الأمم المتحدة

A/61/122

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة

دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير الولاية التي تجرى بموجبها الدراسة المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة التي يجريها الأمين العام وعملية إعدادها ومضمونها وتوصياتها. ويحيل الدراسة إلى الجمعية العامة في مرفق صدر باعتباره الوثيقة A/61/122/Add.1.

* A/61/150.

080806 080806 06-44346 (A)

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٨٥/٥٨، أن يُجري دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، وأن يقدم على أساسها تقريرا مشفوعا بالدراسة كمرفق له إلى الجمعية في دورتها الستين. وطلبت الجمعية أن تتضمن الدراسة توصيات عملية المنحى كي تنظر فيها الدول، تشمل جملة أمور منها سبل الانتصاف الفعالة وتدابير المنع وإعادة التأهيل. وطلبت الجمعية العامة أن تُجرى الدراسة بالتعاون الوثيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة، وكذلك مع المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. ودعا القرار إلى التماس المعلومات بشأن مواضيع منها الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وأفضل الممارسات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ومددت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٦/٦٠، إلى دورتها الحادية والستين الموعد النهائي لتقديم التقرير المذكور وإنعام النظر فيه.

٢ – وفي السنوات الأخيرة، انكبت الجمعية العامة على مختلف جوانب العنف ضد المرأة، طالبة أن تقدم عن العديد منها تقارير مستقلة كل عامين عموما. وتشمل هذه الجوانب الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والبنت (القرار ١٢٨/٥٦)؛ والقضاء على العنف العائلي ضد المرأة (القرار ١٤٧/٥٨)؛ والجرائم المرتكبة ضد النساء باسم الشرف (القرار ١٦٥/٥٩)؛ والاتجار بالنساء والفتيات (القرار ١٦٦/٥٩)؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (القرار ١٦٧/٥٩)؛ والعنف ضد العاملات المهاجرات (القرار ١٣٩/٦٠). وتستجيب الدراسة أيضا للولايات الواردة في هذه القرارات.

٣ – ويحيل هذا التقرير الدراسة إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها وتتخذ إجراءات بشأنها.

ثانيا – إعداد الدراسة

٤ – قدم تقرير مؤقت يوجز حالة الأعمال التحضيرية للدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الستين (A/60/211). وسلط ذلك التقرير الضوء على سياق الدراسة وقيمتها المضافة وأهدافها ونطاقها، وقدم استعراضا عاما للأنشطة التحضيرية الجارية والمقررة.

٥ – واستفادت عملية الإعداد للدراسة من المشاورات الواسعة النطاق التي جرت مع العديد من الأطراف الفاعلة ومن إسهاماتها. ووفرت فرصة فريدة لإبراز التحديات المستمرة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره، وتعزيز الالتزام السياسي بمنعه والتصدي له، وتعزيز الإجراءات المتضافرة في هذا المجال وزيادة مساءلة جميع الأطراف الفاعلة، على كافة المستويات.

٦ - وتعرض الدراسة إسهامات العديد من الفاعلين. فقد قدمت ١٢٩ دولة عضوا معلومات بشأن العنف ضد المرأة في ردودها على الاستعراض والتقييم العشريين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (E/CN.6/2005/2 و Corr.1). كما قدمت قرابة ٤٩ دولة عضوا معلومات إضافية ردا على مذكرة شفوية صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٥. وتضمن العديد من التقارير التي قدمتها الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ معلومات عن جهودها من أجل منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

٧ - وقدمت كيانات منظومة الأمم المتحدة إسهامات هامة إذ قدمت تقارير ودراسات ووثائق أخرى، وشاركت في اجتماعات أفرقة خبراء، وأسهمت في زيادة الوعي بالدراسة. ومهدت حلقة عمل عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ السبيل لمتابعة كيانات منظومة الأمم المتحدة للدراسة.

٨ - واتخذت أيضا خطوات للتشاور مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، وكذلك مع هيئات تابعة للأمم المتحدة من قبيل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وبخاصة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وظل الاتصال قائما خلال عملية إعداد الدراسة مع الخبير المستقل الذي عهد له الأمين العام بإجراء دراسة بشأن العنف ضد الطفل وأمانته.

٩ - وقدم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إسهامات، وأسهمت في الأنشطة الجارية لتبادل المعلومات وإذكاء الوعي. ويمكن الاطلاع على هذه الموارد وغيرها على موقع شعبة النهوض بالمرأة على شبكة الإنترنت (http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/index.htm).

١٠ - وجمعت جلسات إحاطة ومشاورات وحلقات نقاش ممثلي الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، طوال عملية إعداد الدراسة. وأنشئت منذ بداية العملية آليات للتشاور يشارك فيها خبراء وممثلون من كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ويتوقع أن تواصل هذه الآليات إعطاء زخم خلال مرحلة المتابعة. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن هذه الأنشطة على موقع الشعبة على شبكة الإنترنت.

١١ - وقد وردت تبرعات من ثماني دول أعضاء للمساعدة في إعداد الدراسة.

ثالثا – مضمون الدراسة وتوصياتها

١٢ – تقدم الدراسة استعراضا عاما (الفصل الأول) بشأن ظهور العنف ضد المرأة كمشكلة ومسؤولية عامة. وتتناول السياق الذي يحدث فيه هذا العنف وأسبابه (الفصل الثاني)، ثم تمضي في استعراض أشكاله ومظاهره، وكذا عواقبه وتكاليفه (الفصل الثالث). وتناقش الحالة الراهنة للبيانات (الفصل الرابع)، ومسؤوليات الدولة (الفصل الخامس)، وكذا الممارسات الهامة للتصدي للعنف ضد المرأة (الفصل السادس).

١٣ – ويجب أن يصبح إنهاء العنف ضد المرأة أولوية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وقد وضعت توصيات مفصلة لاتخاذ إجراءات بشأن العنف ضد المرأة في اتفاقات حكومية دولية وفي تقارير ودراسات ومبادئ توجيهية أعدتها مختلف الجهات الفاعلة. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة تحول دون تنفيذها بشكل فعال. وتهدف توصيات الدراسة (الفصل السابع) إلى تعجيل التنفيذ وتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

١٤ – وتقترح الدراسة توصيات للعمل في ستة مجالات رئيسية على الصعيد الوطني من أجل: تأمين المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة؛ وأخذ زمام الريادة لإنهاء العنف ضد المرأة؛ وسد الفجوات القائمة بين المعايير الدولية والقوانين والسياسات والممارسات الوطنية؛ وتعزيز المعارف بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة للاستنارة بها لدى وضع السياسات والاستراتيجيات؛ ووضع ومواصلة تنفيذ استراتيجيات متعددة القطاعات قوية، تتسم بالتنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وتخصيص الموارد الكافية والتمويل الكافي. وهناك أيضا توصيات على الصعيد الدولي، تتجه إلى المستوى الحكومي الدولي وإلى منظومة الأمم المتحدة. وتسلط الضوء بوجه خاص على دور الجمعية العامة في جعل مختلف الأطراف الفاعلة تتخذ تدابير جادة في مجالي المتابعة والتنفيذ. وتمثل هذه التوصيات في شموليتها استراتيجية واضحة ستتيح للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم ملحوظ في منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

١٥ – وبإحالة الدراسة إلى الجمعية العامة، فإن الأمين العام يزكيها، ويزكي بوجه خاص توصياتها، لجميع الدول الأعضاء لكي تنظر فيها وتتخذ إجراءات فورية بشأنها.